فتبنّت الأحزاب السياسية العربية حل هذه المعضلة بناءً على توجهاتها الأيديولوجية الموزعة فيما بين اليسار واليمين المعتدل والمتطرف فإختار الكُرد طريق الدفاع عن وجودهم القومي بأبسط المطالب وصداقة تلك القوى التي لم تناصبهم العداء، فبدأ الصراع بين الجميع إمّا بإسم الدفاع عن مكاسب ثورة ١٤ تموز أو الدفاع عن عروبة العراق وتحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. فإنعكست آثار هذا الشرخ بشكل خاص في كركوك بعد أن مال عبد الكريم قاسم نحو اليمين العربي المتطرف إثر تعرضه لمحاولة إغتيال بيدهم فعيّن عدداً كبيراً من أفراد هذا الإتجاه في مؤسسات السلطة التنفيذية داخل هذه المدينة بعد أن نقل عناصرها الكُردية إلى خارجها ليقلل من شأن اليسار المتطرف الذي جمع بين صفوفه عدداً كبيراً من جماهير القوميات والطوائف غير العربية، فإستغل القوميون العرب والبعثيون هذه الفرصة وثبّتوا أقدامهم في مؤسسات كركوك متسلطين على رقاب المجتمع الكركوكي الأصيل من غير العرب. ثم تعقدت الأوضاع أكثر عندما بدأت عملية التعريب والتبعيث في جميع مؤسسات الدولة فطُرد على هذا الأساس وبشكل جائر جميع الموظفين في الإدارات التنفيذية وكذلك العمال والمتخصصون في شركة النفط وكان جميعهم من العنصر الكُردي، وعندما وسع البعثيون دائرة سياسة توسعهم العنصري العربي بدأوا يطردون الكُرد حتى من دورهم ومساكنهم ثم إستملكوا كل القرى والنواحي الكُردية في محافظة كركوك بعد أن غيروا إرتباطاتها الإدارية واخيراً نفذوا سياسة الجينوسايد بحقهم فظهرت نتيجة هذه السياسة قضية معقدة تتعلق بخرق الحقوق الإنسانية لشعب بكامله فضل ترك بلاده بالإجماع عام ١٩٩١ حيث لايزال شبابه في طريق الهجرة.

لقد تفضل بعض أعضاء الهيئة التحضيرية المشرفة على الندوة العلمية المتعلقة بكركوك التي عقدت في لندن خلال يومي ٢١ و٢٢ من شهر تموز عام ٢٠٠١ ودَعَونا بخطاب تحريري ان نساهم في ندوتهم بنتاج جديد غير منشور سابقاً، فرأينا من هذه الدعوة المشكورة فرصة مناسبة لكي نضع الحقائق التأريخية المتعلقة بكركوك أمام نظر غير الكُرد. وبما أننا من مواليد قلعة هذه المدينة العريقة حيث شاركنا أيامها الحلوة والمرة ودرسنا في مدارسها الإبتدائية والثانوية وأقمنا فيها خلال فترة خدمتنا في السلك التربوي ثم غادرناها من شدة سياسة القمع إلى الخارج في بداية شهر تموز من عام ١٩٦٨ وإستمرينا في دراستنا العليا من أجل خدمة الوطن الذي نشأنا فيه، إلا أننا فوجئنا بتعفن سياسة اليمين المتطرف في مدينتنا بإستمرار، وعلى أساسها لم تسمح لنا السلطة بالإستقرار فيها وأثناء زواجنا عام ١٩٨٢ حرمتنا من مواطنتها رسمياً، ثم فقدنا مع أطفالنا حق التسجيل في دائرة الأحوال المدنية لهذه المدينة رغم كونها مهبط ولادتنا وولادة أطفالنا، ثم مسح المسؤولون في تلك الدائرة كل أثر لحقيقة إنتمائنا لمحافظة كركوك، فبذلك أسقطت منا السلطة كل الحقوق الإنسانية، ومنها حق العمل والدراسة والسكن وإمتلاك العقار والبنايات بعد أن كنا نمثّل أسرة لها مركزها المتميز وعقاراتها الخاصة فقامت سلطة اليمين المتطرف بحجز أموال المرحوم والدنا المنقولة وغير المنقولة منذ عام ١٩٦٢ بتهمة التمرد والعلاقة الشخصية التي كانت تربطه بالمرحوم مصطفى البارزاني وإعتقلته في كل من معتقلات سجن الشرطة وسجن السراي الكبير بكركوك ثم نقلته عام ١٩٦٣ إلى المسيب ثم إلى سجن شرطة الخناق بالسماوة بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧. وزيادة على ذلك فقد منعنا مسؤولو هذه السلطة بكركوك حتى من إستئجار دار لنقيم فيها وقررت عام ١٩٨٧ بنسف

مسكن شقيقنا الأكبر بحجة وجود إخوان له في خارج العراق لم يخدموا في الجندية ولم يشتركوا في حرب الخليج، فإرتضينا أخيراً بالحياة في الفنادق داخل بلادنا ونحن من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة السليمانية التي إنتقلت إلى أربيل بعنوان جامعة صلاح الدين. وبإلصاق تهمة إسناد طلبة هذه الجامعة خلال إضراب عام ١٩٨٢ نقلتنا وزارة التعليم العالي بإسم رئاسة الجمهورية من أربيل إلى البصرة بالإكراه وأبعدت حرمنا من عملها الاكاديمي في الجامعة محددة إقامتها جبرياً في بغداد، ومع كل تلك القسوة التي إستعملها النظام العراقي تجاه الكُرد ومع كل مظاهر الجبروت التي تحلى بها البعثيون لتخويف الناس فإننا رفضنا بكل هدوء الرضوخ لذلك القرار فلم ألتحق بجامعة البصرة. وفي عام ١٩٨٣، وبالإستناد على قانون جمع شمل الأسرة، إستطعنا أن نجد حقاً في العمل بجامعة بغداد والعيش مع حرمنا بأحد فنادقها، ومع ذلك لم يسعفنا القانون هنا أيضاً لكي نمتلك حقاً من الحقوق المدنية كتأمين مسكن أو تسجيل عقار بإسمنا وذلك بحجة عدم مشاركتنا في عملية الاحصاء عام ١٩٧٧ وفي حدود محافظة بغداد. وهكذا أصبحنا في مسقط رؤوسنا وفي مكان عملنا وضمن حدود وطننا غرباء وأقل مواطنة من الأجانب الذين وجدوا فرصاً جيدة للعمل في جميع أنحائه سواء التايلنديين أو الصينين أو المصريين الذين حصلوا على الجنسية العراقية وحق الزواج والتملك والسكن أينما يشاؤون وبناءً على إتفاقية كامب ديڤيد فتحت لهم السلطة البعثية كل التسهيلات لكي يحولوا الأموال من العملات الصعبة إلى مصر بكل حرية وإطمئنان ذلك الواقع الذي كنا محرومين منه أيضاً.

ومهما يكن من أمر، فإن مشاركتنا في توضيح ماضي مدينة كركوك

وتحديد مستقبلها وإرجاع الحق إلى نصابه، بالإضافة إلى نواحيها الأدبية والأخلاقية، هي واجب وحق من حقوقنا الإنسانية والوطنية، وإن المواضيع التى ستطرح في هذا البحث تتعلق بإختصاصنا في تاريخ الشرق القديم وتتحدد بشكل مختصر عن كركوك في عصورها القديمة وهي مجموعة من الحقائق ترتبط بفقرات عديدة من تأريخ هذه المدينة وسكانها الأوائل، وإعتمدنا في هذا المجال على مختلف المراجع، منها قديمة كالسومرية والأكدية والآشورية والإيرانية وحديثة كالألمانية والإنكليزية والروسية إضافة إلى معلوماتنا التى إستقيناها من الفترة التي عشناها في هذه المدينة خلال أواسط القرن الماضي، وحاولنا بكل تأكيد أن نكون واقعيين في سرد الأحداث التأريخية، ونأمل من طرحنا الواقعي لهذا الموضوع أن نجد حلولاً نظرية صحيحة لنتائج الخروقات بحقوق مواطني كركوك الأصليين من الكُرد والله الموفق.

الدكتور جمال رشيد أحمد

هولنده ٢٥ كانون أول ٢٠٠١م

KIRKUK
IN
ANCIENT TIMES

Dr- JAMAL R. AHMED
Professor of The Ancient History of Orient
Heerenveen- Holland
2002

صورة قلعة كركوك

نصب إدريمي ملك الالاخ (تل عطشانة عامل الإمبراطور
ساوسستار الميتاتني القرن الخامس عشر ق.م.